بسم الله الرحمن الرحيم

اعلم انه مهد قبل الخوض في نظم البرهان على وجود الهيولى الاولى في الاجسام
مقدمات منها ينتظم البرهان الاول ان الاتصال الثابت للاجسام المفردة بطلان تألفها من
الاجزاء التي لا تتجزى ذاتيها وليس بعارض لها بسبب ما حدث فيها من المقادير كما يتشكك به كثير
وذلك اما مقادير الحالة في الجسم التعليمي والسطح والخط اعراض متأخرة في الوجود عن مرتبة
وجود الجسم فلو لم يكن الاتصال ذاتيا له لم يكن في مرتبة وجود ذاته متصلا فيكون لا محالة اما مفارقا
ان لم يكن ذا وضع او مؤلفا من اجزاء لا تتجزى ان كان ذا وضع ثم انه بطل تلك المرتبة يصير محلا للمقادير
معدة ابعدية مساحته هي الجسم التعليمي منحكما بابعاد متعادية في الجهات الثلث موجودة في المكعب
او مفروضة كما في الكرة وحلول المقادير المتصلة في المفارق او في المؤلف من الاجزاء التي لا تتجزى
او في جزء الذي لا يتجزى مما يستحيله البديهة بل الاعراض المتصلة من المقادير القارة الحركة
ومقدار الغير القار اعني الزمان اتصالها لتعلقها بالجوهر المتصل بالذات فانه لاتصال في
ذاته يستتبع الجسم التعليمي المتصل وهو لاتصاله وتناهيه يتحدد بالسطح المتصل والسطح الا تصال
انما يتناهى اذا تناهى في الوضع بالخط المتصل والمتحرك رسم بانطباقه المتدرج على المسافة المتصلة
حركة المقدرة بزمان متصل الثانية ان الجسم المفروض مع اتصاله في ذاته يصح ان يفصل وينفك وقد ثبت
ذلك بشهادة الحس لا محالة ان يكون شيء مما يرى طريان الانفكاك عليه كالماء والهواء جسما مفردا

THE BRITISH LIBRARY
ORIENTAL AND INDIA OFFICE COLLECTIONS

بل ملتئما من اجسام صلب صغار تمتنع من قبول الانفكاك والكانت ذات خطوط من الامتداد في الجهات
كما يقول بها ديمقراطيس ويجعلها مبادئ الاجسام فنقول ان الاجسام كلها حتى الدقيقة الطبيعية
قابلة للقسمة لامتناع انتهاء الاجسام في القسمة الى اجزاء لا تتجزى وقبول الوهمية ملزوم لقبول
الكمية والمشهور في بيان ان تلك القسمة الوهمية يحدث في كل واحد من تلك الاجسام الدقيقة الطبيعية
الترضيها الاشتباه جزئين متشابهين للكل وللجسم الآخر المواقيه له في الطبيعة فيجيء على الجزئين المفصلين
من جسم منها ما يجيء على جسمين منفصلين من الانفصال اللهم الا ما نع لا يكون لازما والا لانحصر
نوعه في شخصه واعترض عليه بانه انما يتم لو كانت تلك الاجسام متفقة الطبيعة وهو ممنوع واستبعد
تركب مخل الماء المتشابه في الحس من اجسام متخالفة الطبائع للاصح للتعويل عليه ولو سلم الكلام على تسليم
الخصم اتفاقها في الطبيعة كان جدليا لا برهانيا والتقصي عن كل حرر البيان بان الجزئين لما كانا
متشابهين للكل فكما جاز ان يوجد الكل بالفعل الجزء فليجز ان يوجد كل من جزئي ذلك الكل فكيون
لا محالة محال الذات غير مندرج في جسم فلا متصلا بالجزء الآخر وماذاك الا بالانفكاك وعلى هذا
لا يصير مخالفا تلك الاجسام والحقيقة والحصار كل نوع منها في فرد لا يتعالى لما اقتضت الطبيعة
الانحصار في فرد هو الكل لم يمكن ان يوجد الجزء بالفعل لانا نقول لما كان الجزء متشابها للكل في
الطبيعة امتنع امتناعه بالذات مع امكان الكل بل وجوده بالفعل فان فلخارج واعترض ايضا
بان ما جاز الكل هو الوجود بالفعل واخذ الذات ابتداء فليجز ذلك للجزء حتى يوجد امتدادا متصلا
غير مندرج في الكل ولا متصلا بغيره او الجزء الآخر ولا يلزم منه ان يفرد بل الاندراج والتفصل

ايضا لا يجوز ان يخص كل اسم في فرد اذ لا مانع هناك من القسمة الفكية ولا شبهة في ايجابها تكثيرا لافراد ذلك
الصورة المجسمية مطلقا فانها بطبيعتها النوعية المشتركة في كل الاجسام كلها مقومة للهيولى هذا حال الصورة
واما المادة فاذ لا قابل لها وتكثر افراد نوع واحد انما يتصور في قابل يحل انحصار كل من انواعها في فرد
فهيولى كل من افلاك نوع عليحدة منحصر في فرد وهيولى العناصر كلها شخص واحد انحصر نوعه فيه فعلة وجود
الهيولى هو علة تشخصها اذ الحال الذي لا قابل له وهذه المسئلة اعني مسئلة تقدم الصورة من حيث
الطبيعية لكونها اشرف للفاعل على الهيولى مطلقا وتقدم الهيولى لكونها قابلة على الصورة من حيث العروضية المطلقة
تحقيقا وتحقيقا

اختصت

بالفتح الحمد لله بسم الله الرحمن الرحيم الكلي هو الذي لا يمتنع نفس تصوره عن ان يقال على
كثير وقابله الجزئي والكلي من حيث هو كلي شيء وهو ما يدل عليه هذا الحد من حيث هو شيء ملحقة الكلية
شيئا آخر كالانسان مثلا وان كان معروضا للكلية فليس في نفسه كليا بل هو في نفسه هو
وما ينطوي عليه ماهية من موضوعاته وليس من حيث هو واحدا او كثيرا او كليا او جزئيا او معروضا او غير
ذلك مما ليس بمقتضى ذاته ولا داخلا فيها وان كان يكتنفه من خارج فالعقل اذا قصر اللحاظ على الانسان
نفسه لم يتأت له ان يحمل الاحمار او ليا اما الذاتيات ولوازمها واعراضها تأتى الحمل العرضي بلحاظ اتصافها بمحل
فان سئل عنه بالتردد بين ايجاب خارج عنه له من حد الحيثية وسلب ذلك بحيث يكون التردد بين
بين نقيضين لا محض عن التزام احدهما فالجواب السلب الذي ليس هو من ذلك الحيثية بل الاعم من تلك الحيثية
ليس ذلك فيهما وان اذ مفاد الاول سلب الثبوت المحيث وهو النقيض ومصداقه انتفاء ذلك

فانه

ذلك الخارج ذاتا او ذاتيا له ومفاد الثاني كون السلب ثابتا له من تلك الحيثية وانما يصدق السلب
لو كان السلب ذاتا او ذاتيا اللهم الا ان يقال السلب البحت وكان مناط صدق المحيث منه عدم صدقه
من الايجاب فيرجع الى الاول واما اعتبار الحيثية قبل الموضوع فان افاد ان المحمل عليه المرجع الحيثية
عاد الامر والا لغت الحيثية ولورد وبين امرين ايجابا او بين ايجاب وسلب من غير الذات الذاتي في ايجاب
سلبه عنه لم يستحق الجواب فان اجيب بسلب اجيب بالمعس الكلي يطلق على ثلثة وجوه
فيقال على ما هو مقول بالفعل على كثير ويقال على ما يحمل على كثير من غير اشتراط وجود الكثرة بالفعل
ويقال على ما نفس تصوره لا يمتنع عن ان يقال على الكثير فالشيء اذا لم يكن تصوره مانعا عن حمله على الكثير سواء كان
محمولا على كثير بالفعل كالانسان او لم يكن هناك كثرة بالفعل ولكن يمكن ان يحمل على الكثرة كالعنقاء مثلا
او لم يجز حمله على الكثير لان من حيث نفس تصوره من الدليل المفهوم الصالح للعالم فهو كلي وهذا هو
المستعمل في صناعة الميزان وما اشبهه والجزئي يقابل الكلي في معانيه ثم الكلي من حيث هو كل شيء
ومن حيث هي شيء يلحقه الكلية شيئا آخر فانه من حيث هو كلي هو مفهوم هذا الحد ومن حيث هو شيء يلحقه
الكلية انسان او فرس الى غير ذلك فالانسان مثلا وان كان كليا بمعنى انه معروض للكلية لكنه في نفسه
ومن حيث هو هو ليس كليا فان حد الانسان ليس هو حد الكلي داخل فيه بل هو في نفسه انسان وما
يتضمنه ماهية من موضوعاته القريبة كالحيوان والناطق او البعيدة كالجسم النامي وليس هو في نفسه
ومن حيث هو هو واحدا ولا كثيرا ولذلك ليس موجودا ولا غير ذلك مما ليس نفس ذاته وكلها من ذاتياته
وان كان يلحقه من خارج لا بمعنى ان الانسان ليس متصفا في نفس الامر بالوحدة او الكثرة وبالوجود

والموجب للعدم هو انتفاء الموجب للوجود ضرورة ان انتفاءه يوجب انتفاء الوجود وهو العدم
فلو وجب العدم بوجود ذلك الموجب آخر لزم اما اجتماع مؤثرين مستقلين على اثر وما يوضح هذه الجملة
لحاظ حال الشمس والصور الواقعة على الارض بمحاذاتها فانه متعلق بمحاذاتها لكونها شرطا لفيضانها
عن المبدأ الفياض على الارض ولو فرض دوام محاذاتها كان الصور دائما ايضا ودام يكن دوامه موجبا لغناء
عنها وضائعا لتعلقه بها واذا كان حادثا فكما هو محتاج اليها ومتعلق بها ادوحدوثه كذلك مدة بقائه
حتى لو فرض زوال الشمس عن محاذات تلك الارض لو حيلولة ساترة بينهما لعدم الصور وكما ان وجوده
مرتبط بمحاذاتها كذلك عدمه بعدمها واذا كان شان المعلول في افتقاره الى الشرط والمتعلق به هذا فما ظنك
بحال الحاجة على ما ان تحقيق النظر يوجب ان حاجة الممكن في الوجود انما هو الى موجب واجب الذات اذ
الشيء انما يكون واجبا بغيره وذلك الغير يوجبه اذا احال الغير فاستحال عليه جميع انحاء العدم ومتى جاز
عليه بعض انحاء العدم لما كان واجبا البتة ولو فرضنا الموجب للشيء ممكنا في ذاته فانما يمتنع بلحاظه مع
عدمه مع بقائه ولا يمتنع عدمه مع عدمه فلا يكون ما فرضناه موجبا ولو اخذ ذلك الموجب الباقي مع علة
الممكنة وهكذا الى ان لا نهاية له من غير انتهاء الى واجب الذات كان الامر على ما كان وكان العدم على الامكان
من حيث الكل جائز انقطاعا فالحاجة انما يقضي بالانضمام الى الفيض ومع حاجته ويحتاج الى آخر ولو دار
او تسلسل لا يوجب الغنى اصلا فظهر بما سردناه ان الامور مؤثرة في الوجود كالاشراق الفيوضات خلافا لمن زعم
المتعلق بالذات والمحتاج فيه كذلك هو الوجود دون الذات ام المتعلق بالذات والمحتاج فيه او لا
سنخ الذات باعتبار اصل قوامه وتقرر لسنخ ذلك التعلق والحاجة في التأثير والوجود

سنخ

واذ قد عرفت ان الجاعل البسيط فلا ترتاب في ان الجوهر الثابت كذلك ان الامكان الجوهري بالذات
هو البسيط وجوب الوجود والعدم او البسيطة وجوب التغير والمطلان في نفس الذات المستتبعة
للبسيطة وجوب الوجود والعدم وفي ان جهة التعلق بالذات هو وجوب وجود الذات مغايرا بالغير
او وجوب تقرره وقوامه به المستتبع لوجوب وجوده به وانما خالفت في تلك الجملة الانظار الكلامية
افتدا بكلام العامة فتوهموا ان المتعلق من المفعول بما عله انما هو حدوثه وهم في ذلك قومان
منهم من نظر ان الحدوث حالة متوسطة بين الوجود والعدم على المخرج عن العدم الى الوجود ومنهم
من يجعله الوجود في الآن وبما يجعلون علة الحاجة الامكان على الاستقلال او المجموعي منهم جعلوها
الحدوث لا الاستقلال ومنهم من جعلوا الامكان شرطا او شرطا وكلهم يعنون بالحدوث ههنا كون الشيء
بحيث يكون وجوده مسبوقا بالعدم فلا يلزمهم ان الحاجة متقدمة على الحدوث فكيف يكون علة لها
وبنوا على ذلك ان القديم بالزمان كما يكون له سبب البتة وان الحادث ان احتاج الى السبب وتعلق به
في الابتداء اعني في الحالة المتوسطة المسماة بالخروج عن العدم الى الوجود او الوجود في الآن الكنه
مستغن عنه غير متعلق به في البقاء اعني الوجود الحاصل بعد الحالة المتوسطة او بعد الآن الاول والما
لزمهم من ذلك انه لو فرض عدم البارئ تعالى عن الحاضر في بقاء العالم تشنق فمنهم من يتجاسر على الالتزام
ومنهم من فرق الى القوة بعدم الاحساس والاحراض وتوهموا ان الجواهر محتاجة في بقائها الى الاعراض
المحتاجة لتجددها الى الجواهر وهذه الاوهام والخيالات استغنى الاعراض دون الاعراض بسبب افتقارها
وكانت فيما تخففت من الحق كفاية في ابراجها لكنا لا نقتصر على ذلك فنقول ان العدم انما لا واسطة بين الحد